

# السرققة العلمفة

القرار رقم 1082 المؤرخ فف 27 دفسمبر 2020 المتعلق بالوقافة من

السرققة العلمفة ومكافحتها

اعداد الباحث حسونف محمد عبء الغنف

## السرقه العلميه

### مقدمه

تعتبر السرقه العلميه، أو الانتحال الأكاديمي، من أبرز المشكلات التي تواجه الأوساط الأكاديميه في العصر الحديث. فمع تزايد حجم الأبحاث العلميه وتطور وسائل الوصول إلى المعلومات، ظهرت تحديات كبيره تتعلق بمصداقيه الأبحاث وحقوق المؤلفين. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري وجود إطار قانوني يضمن نزاهه البحث العلمي ويحمي حقوق الباحثين والمبدعين.

في الجزائر، صدر القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 بهدف وضع قواعد واضحه وفعاله للوقايه من السرقه العلميه ومكافحتها في الجامعات ومراكز البحث. يأتي هذا القرار في وقت حساس، حيث كانت السرقه العلميه تشكل عقبة أمام تطوير البحث العلمي في البلاد. ومن خلال هذا القرار، يسعى المشرع الجزائري إلى تعزيز الأمانه العلميه وضمان حقوق المؤلف في الأبحاث الأكاديميه.

الهدف من هذا البحث هو تحليل القرار رقم 1082، مع التركيز على محتوياته، آلياته التنفيذيه، وأثره في الواقع الأكاديمي. كما يتم تناول التحديات المرتبطه بتطبيق هذا القرار في المؤسسات التعليميه الجزائريه. ومن خلال هذا البحث، سيتم استعراض أبرز النقاط القانونيه والتنظيميه التي يتضمنها القرار، بالإضافة إلى مقارنة بعض الإجراءات التي تتبعها الدول الأخرى في مكافحة السرقه العلميه.

إن إشكاليه البحث تكمن في مدى فعاليه هذا القرار في مكافحة السرقه العلميه في المؤسسات الأكاديميه، ومدى تحديات تطبيقه على أرض الواقع، سواء من حيث الموارد المتاحة أو من حيث التنسيق بين مختلف الجهات الأكاديميه. يتبع البحث منهجيه تحليليه من خلال استعراض نص القرار، ثم مقارنته ببعض القوانين الدوليه، وتقديم توصيات لتطوير آليات تطبيقه في الجامعات الجزائريه.

المبحث الأول: الإطار القانوني للسرقة العلمية

المطلب الأول: تعريف السرقة العلمية في القرار رقم 1082

السرقة العلمية، أو الانتحال الأكاديمي، هي العملية التي يتم فيها الاستيلاء على أفكار أو نصوص أو أعمال بحثية لأشخاص آخرين وتقديمها على أنها أعمال أصلية. يعرض القرار رقم 1082 في مادته الأولى تعريفًا دقيقًا للسرقة العلمية ويشمل جميع الأشكال التي يمكن أن تأخذها هذه الظاهرة. ويعرف القرار السرقة العلمية بأنها "استخدام أعمال الآخرين دون الإشارة إلى المصدر، سواء كان ذلك في النصوص المكتوبة أو الأفكار أو الرسوم البيانية، أو حتى في المقاطع الصوتية أو المرئية".

وبحسب القرار، لا تقتصر السرقة العلمية على نسخ النصوص حرفيًا فقط، بل تشمل أيضًا الترجمة غير المعتمدة، التقديم الكلي أو الجزئي لأفكار أو نتائج البحث دون الاعتراف بحقوق صاحبها. كما يعترف القرار بوجود أنواع مختلفة للسرقة العلمية مثل الانتحال الحرفي، الانتحال الأدبي، والاستنساخ الغير مشروع، مؤكدًا على ضرورة أن تلتزم جميع الأبحاث العلمية التي يتم تقديمها في الجزائر بمعايير الأمانة العلمية.

القرار يحدد بشكل واضح أن أي عمل علمي يتم تقديمه دون إشارة واضحة للمصدر أو صاحب الفكرة يعتبر انتهاكًا للأخلاقيات الأكاديمية ويعاقب عليه القانون. وبالتالي، يتم تشجيع الباحثين والطلاب على إدراج المراجع بشكل دقيق وصحيح واتباع القواعد العلمية المعترف بها دوليًا.

المطلب الثاني: المسؤوليات القانونية في مواجهة السرقة العلمية

يتضمن القرار رقم 1082 أيضًا تحديدًا دقيقًا للمسؤوليات القانونية المترتبة على السرقة العلمية، حيث يوضح بشكل خاص دور الجامعات ومراكز البحث في مواجهة هذه الظاهرة. يفرض القرار على الجامعات الجزائية مسؤولية متابعة الأبحاث المقدمة والتأكد من عدم وجود أي سرقات علمية من خلال استخدام الأدوات التقنية المتخصصة للكشف عن الانتحال. كما يلزم القرار وحدات التعليم العالي بوضع آليات للتحقق من أصالة الأبحاث والمقالات العلمية التي يتم تقديمها من قبل الطلاب أو الأساتذة.

وفقًا للقرار، المسؤولية تقع على عاتق المؤسسات التعليمية، حيث يجب على كل جامعة أو مركز بحث أن يكون لديها آلية إشراف ومراقبة دائمة لضمان التزام الباحثين بالقوانين الأخلاقية الخاصة بالسرقة العلمية. ويُعتبر كل من يثبت تورطه في سرقة علمية مسؤولًا عن أفعاله ويجب أن يتحمل تبعات تلك الأفعال قانونيًا وأكاديميًا.

كما ينص القرار على ضرورة وجود مسؤولين في كل جامعة مكلفين بتنظيم ورش عمل توعوية تهدف إلى نشر ثقافة الأمانة العلمية بين الطلاب والباحثين. وتشمل المسؤوليات القانونية الأخرى تحديد الإجراءات التأديبية التي يمكن أن تطبق على من يثبت تورطهم في السرقات العلمية، مثل سحب الدرجات العلمية، أو حتى الطرد من المؤسسة الأكاديمية في بعض الحالات. بالإضافة إلى ذلك، يتيح القرار إمكانية اللجوء إلى القضاء في الحالات التي تتضمن انتهاكاً صارخاً لحقوق المؤلف.

المبحث الثاني: التدابير الوقائية لمنع السرقة العلمية

المطلب الأول: برامج التوعية الأكاديمية

تعتبر برامج التوعية الأكاديمية من التدابير الوقائية الهامة التي تناولها القرار رقم 1082. حيث يهدف القرار إلى تعزيز الوعي الأكاديمي لدى الباحثين والطلاب حول أهمية الأمانة العلمية وضرورة الابتعاد عن السرقات العلمية. تشمل هذه البرامج تنظيم دورات تدريبية وورش عمل موجهة إلى الطلاب والأساتذة للتأكيد على أهمية التوثيق السليم للمصادر في الأبحاث والمقالات.

كما يسعى القرار إلى تعليم الطلاب والباحثين كيفية استخدام الأدوات الإلكترونية للكشف عن السرقات العلمية، وتوضيح كيفية استخدام المراجع بشكل دقيق في الأبحاث العلمية. وبرامج التوعية هذه لا تقتصر على الورشات التدريبية فقط، بل تشمل نشر منشورات توعوية في الجامعات ومراكز البحث، وإنشاء منصات إلكترونية تقدم إرشادات وأدوات لفحص الأبحاث.

المطلب الثاني: استخدام التكنولوجيا للكشف عن السرقة العلمية

من أبرز التدابير الوقائية التي يتضمنها القرار هو استخدام التكنولوجيا للكشف عن السرقات العلمية. حيث ينص القرار على ضرورة استخدام برامج فحص النصوص مثل Turnitin و Plagscan، وهي برامج مخصصة للكشف عن الانتحال. كما يدعو القرار إلى إنشاء قاعدة بيانات مركزية تحتوي على جميع الأبحاث والمقالات العلمية التي يتم نشرها في المؤسسات الأكاديمية الجزائرية، ليتمكن الأساتذة والباحثون من التحقق من أصالة الأعمال المقدمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير القرار إلى استخدام أدوات الكشف التلقائي عن السرقات في جميع مراحل البحث، من البحث المبدئي إلى تقديم المقالات والنشر. هذه الأدوات تساهم في ضمان شفافية الأبحاث العلمية وتؤدي إلى رفع مستوى الثقة في الأبحاث الأكاديمية الجزائرية.

في ختام هذا البحث، يمكن القول أن القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الأمانة العلمية في الجامعات الجزائرية، من خلال وضع قواعد واضحة لمنع السرقات العلمية. وعلى الرغم من وجود تحديات في تطبيقه، مثل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية ونقص بعض الموارد التقنية، إلا أن القرار يعد خطوة كبيرة نحو تحقيق نزاهة البحث العلمي. إن التوعية المستمرة والاستخدام الفعال للتكنولوجيا هما عنصران أساسيان لنجاح هذا القرار في المؤسسات التعليمية الجزائرية. ونوصي بتعزيز الدعم التقني والمزيد من التعاون بين الجامعات لتحقيق أقصى استفادة من هذا القرار.

القرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020.

دور البرمجيات مثل Turnitin في كشف السرقات العلمية.

تقارير ومقالات قانونية حول السرقة العلمية في الجزائر ودول أخرى.

**اعداد الباحث حسوني محمد عبد الغني**